«الأمناء» تنشر تفاصيل اجتماع استثنائي لهيئتي القيادة المحلية في منسقية الانتقالي بجامعة عدن:

قوى الإرهاب الإخوانية والحوثية تخطط لارتكاب جرائم إبادة جماعية ضد شعب الجنوب

هذه رسالتنا لرئاسة جامعة عدن وأهمية الشراكة في اتخاذ القرار

نؤيد إضراب الهيئة التدريسية ونحذر من أي تصرفات تخريبية وتدميرية والإضرار بشبابنا وتجهيل مجتمعنا

حلول عاجلة للتخفيف من معاناة الأكاديميين

تشكيل لجنة تسرع في حل إشكالية المواصلات لمنتسبي الجامعة

الأمناء/ قسم التقارير:

أصدرت الهيئتان التنفيذية والإدارية للقيادة المحلية في منسقية المجلس الانتقالي الجنوبي في جامعة عدن بيانا هاما عن الأوضاع المعيشية التي يعيشها شعب الجنوب.

جاء ذلك البيان خلال الاجتماع الاستثنائي الذي عقدته الهيئتان التنفيذية والإدارية للقيادة المحلية في منسقية المجلس الانتقالي في جامعة عدن أمس الأول.

وقال البيان، الذي حصلت «الأمناء» على نسخة منه: "في ظل التصعيد المبرمج لتأزيم الوضع في المناطق الجنوبية المحررة تخطط قوى الإرهاب الإخوانية والحوثية إلى ارتكاب جرائم إبادة جماعية من خلال انتهاجها لسياسة الإفقار والتجويع الجماعي عن طريق الانهيار المتسارع للعملة والارتفاع الجنوني للأسعار، هادفة من ذلك إلى تركيع شعبنا الجنوبي الصابر وثنيه عن حقه السيادي العادل وخاصة في هذه المرحلة بالذات بفعل ما يحققه شعبنا وقواته المسلحة وفريقه السياسي المفاوض، بقيادة الرئيس عيدروس قاسم الزبيدي رئيس المجلس الانتقالي والقائد الأعلى للقوات الجنوبية المسلحة، من نجاحات وفقا لاتفاقية الرياض بقيادة المملكة التي حظيت هذه المرة بدعم إقليمي ودولي متميز؛ إذ وصل الأمر بهذه القوى المأزومة في تجاوزها لصناعة الأزمات إلى استثمار ما سينتج عنها من ردود أفعال شعبية مشروعة بهدف توظيفها ضد الحق السيادي للجنوب".

وأضاف: «وأمام هذا المشهد السياسي المعقد عقدت هيئتا القيادة المحلية لمنسقية الانتقالي في جامعة عدن دورة استثنائية للوقوف أمام هذه التداعيات الخطيرة وأثرها السلبي على جامعة عدن بشكل خاص وعلى شعبنا في محافظات الجنوب المحررة بشكل عام وما ينبغي القيام به انتصارا لقضيتنا الجنوبية العادلة بكل أبعادها الحقوقية والسياسية والسيادية وتجنبا لكل ما يسيء إليها، لا سيما وكوادر جامعتنا وموظفيها وطلابها يبدؤون يوم الخامس من ديسمبر ٢٠٢١م عملية إضراب هادفة للضغط على الحكومة بهدف تحقيق مطالبهم الجامعية المشروعة بشكل خاص ومطالب شعبنا العادلة بشكل عام".

وتابع: «الأمر الذي يتطلب التعامل مع هذا الموقف الشائك بما يحقق تنفيذ كل المطالب المشروعة للهيئة التدريسية والهيئة التدريسية المساعدة وفي مقدمتها مطالب الهيئة التدريسية من المعينين أكاديميا والموظفين المنتدبين والمتعاقدين إداريا وتحقيق مصالح كل الطلاب وكل ما يتعلق بإصلاح الجامعة وإنقاذها من هيمنة الفساد العميق ويحافظ بنفس الوقت على مكاسب شعبنا في الجامعة والمجتمع من أي تصرف غير مدروس قد تستغله قوى الظلام المأزومة وتوظفه ضد مصالحنا الحقوقية والسياسية والسيادية».

وأشار إلى أنه: «وانطلاقا من كل ذلك واستشعارا في تحمل المسؤولية في هذه الظروف القاهرة وخدمة لمجتمعنا الصابر وجامعتنا العريقة ومدرسينا وموظفينا وطلابنا المظلومين وكل فئات شعبنا الصامدة تؤكد منسقية الانتقالي في جامعة عدن على ضرورة استجابة الجامعة والحكومة لمطالب الإضراب السلمي المنظم تحقيقا للمطالب المشروعة لكل منتسبي جامعة عدن بشكل خاص وكل فئات شعبنا الجنوبي بشكل عام منطلقة في موقفها على النحو الآتي:

أولا: في الوقت الذي تعلن المنسقية تأييدها ومساندتها للإضراب السلمي المنظم بآليته التدريجية الدالة بهدف تحقيق المطالب المشروعة لكل منتسبي الجامعة فإنها لن تتعامل مع أي تصرفات تخريبية قد تستغل ظروف منتسبي الجامعة بهدف إحداث الفوضى التدميرية وتوظيفها ضد مصالحهم الخاصة والعامة؛ لأن الهدف من الإضراب ليس إغلاق وتدمير الجامعة والإضرار بشبابنا ومستقبلهم وتجهيل مجتمعنا وإنما نتعامل معه كخيار تدريجي فرض علينا بفعل حالة الانهيار التي سببتها القوى الإخوانية المهيمنة على المال والثروة والمكاسب الجنوبية تحت مظلة الحكومة الشرعية ونعده بمثابة وسيلة ضاغطة على هذه الحكومة الفاسدة بهدف إجبارها على الاستجابة لكل المطالب المشروعة لكي نعيد للجامعة ألقها ومكانتها المرموقة.

ثانيا: وإثباتا لحسن النية من قبل الكل بهدف التخفيف من معاناة المدرسين والموظفين والطلاب تؤكد المنسقية على ضرورة تشكيل لجنة تسرع في حل إشكالية المواصلات لكل منتسبي الجامعة كخطوة أولى من خلال اعتماد ميزانية خاصة إلى حين تتحسن الظروف على أن تكون مدعومة من قبل الكلية والجامعة والمحافظة والتجار والحكومة مع مساهمة رمزية من قبل المدرسين والطلاب والموظفين.

ثالثا: وتخفيفا لمعاناة أعضاء الهيئة التدريسية والمساعدة كخطوة أولى على طريق الوصول إلى تحقيق كل مطالبهم المشروعة تؤكد المنسقية على ضرورة تشكيل لجنة للتسريع في تمكينهم من الحصول على العلاوات السنوية والتسويات من قبل حكومة المناصفة وهي مسالة مقتدر عليها.

رابعا: وتخفيفا من معاناة أعضاء الهيئة التدريسية المعينين أكاديميا والموظفين المنتدبين والمتعاقدين إداريا تؤكد المنسقية على ضرورة تشكيل لجنة لاستبدال المعوقين والمتقاعدين العاجزين عن العمل والمنقطعين في جامعة عدن بالمدرسين المعينين أكاديميا والموظفين المنتدبين والمتعاقدين إداريا كلا في مجاله وذلك وفقا ومعايير وضوابط أكاديمية منصفة وهي عملية سهلة.

خامسا: تؤكد المنسقية على أهمية استكمال كل الجهود المبذولة في عملية الخفض والإضافة للموظفين من أعضاء هيئة التدريس المعينين أكاديميا.

سادسا: تؤكد المنسقية على ضرورة التحريك الإيجابي السريع لأجور كل موظفي الدولة بشكل عام وجامعة عدن بشكل خاص نظرا لما تحظى به الجامعة من خصوصية كخطوة أساسية لا مفر منها.

سابعا: تؤكد المنسقية على ضرورة تحسين الوضع المالي العام من خلال السيطرة على العملة انطلاقا من أهمية هذه الخطوة وتنفيذا لما ورد في اتفاقية الرياض بقيادة المملكة العربية السعودية بين المجلس الانتقالي الجنوبي وحكومة الشرعية اليمنية.

ثامنا: وانطلاقا من حق الشراكة في اتخاذ القرار بموجب اتفاقية الرياض بين المجلس الانتقالي الجنوبي والحكومة اليمنية بقيادة المملكة العربية السعودية تؤكد منسقية الانتقالي في جامعة عدن على أهمية الشراكة في اتخاذ القرار بينها وبين رئاسة جامعة عدن بهدف إصلاح الجامعة والنهوض بها واستعادة مكانتها المتميزة؛ وتحقيقا لهذه المهمة تؤكد المنسقية على ضرورة التزام رئاسة الجامعة بتطبيق اللوائح والقوانين كخطوة أولى لإثبات حسن النوايا كون المنسقية لن تتعامل مع أي قرارات أو ممارسات مخالفة للوائح والقوانين الأكاديمية في الجامعة؛ ولهذا تهيب المنسقية بكل الكوادر الأكاديمية النزيهة والشريفة والوطنية أن تتصدى لكل الذين يخالفوا اللوائح والقوانين الأكاديمية أو يستغلوا مناصبهم لمخالفة اللوائح والقوانين من خلال عدم الالتزام في تطبيق قراراتهم أو التعامل معها.

تاسعا: ولضمان تحقيق عملية إبداعية ونهضة علمية في الجامعة تؤكد المنسقية على ضرورة تبني رئاسة الجامعة وبالتعاون مع الكل لعملية تجديد حداثية يتم تحقيقها من خلال اتباع الآليات الأكاديمية عن طريق الانتخابات من رئاسة الأقسام عبر عمادة الكليات إلى رئاسة الجامعة وفقا واللوائح والقوانين المنظمة كما هو الحال في جامعة حضرموت وفيما يخص عملية التدوير فإن المنسقية تؤكد على وقوفها مع عملية التدوير التي يتم تحريكها من خلال الآتي:

تؤكد المنسقية بأنها مع عملية التدوير وفقا والفترة القانونية المحددة بدورتين وتطبيقها على الكل بما فيهم د.محمد السقاف عميد كلية الأسنان الذي حقق نهضة نوعية في الكلية وبعد استكماله للدورتين يطبق عليه قرار الإقالة أن لم يبادر في تقديم استقالته وفقا والقانون.

تؤكد المنسقية على ضرورة أن يطبق قرار التدوير على كل من تجاوز الفترة القانونية بدورتين وتدعو كل الأكاديميين المحبين للجامعة إلى عدم التعامل مع قرارات أي قيادي تجاوز الدورتين.

تؤكد المنسقية على ضرورة أن يبادر كل من تجاوز الدورتين في تقديم استقالته تنفيذا للقانون.

عاشرا: تؤكد المنسقية على ضرورة تحقيق المطالب المشروعة لطلاب الجامعة ولا سيما ما يعانوه من إجراءات معقدة وقيود مالية في السنة التحضيرية والتعليم الموازي والنفقة الخاصة مع ضرورة وضع الآليات الضامنة لتحقيق تعليم نوعي يخرج الجامعة من حالة الركود ولن يتأت ذلك إلا بإشراك الجميع في تنفيذ هذه المهمة الهامة لكي تتمكن قيادة الجامعة من محاربة الفساد وصولا إلى إحداث نهضة شاملة تعيد لجامعة عدن مكانتها المرموقة.